

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/796
24 November 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ٨٦ من جدول الأعمال

البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيد مجتبي أراستو (جمهورية إيران الإسلامية)

أولا - مقدمة

١ - في الجلسة العامة الثالثة التي عقدت يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ قررت الجمعية العامة بناء على توصية المكتب أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون "البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية : تقارير الأمين العام" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية .

٢ - وقد نظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٩ و ٤٠ التي عقدتها في ١٥ و ١٩ و ٢٣ و ٢٧ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ و ٩ و ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . ويرد عرض للمناقشة العامة التي أجرتها اللجنة حول هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الملصق (A/C.2/42/SR.15 و 16 و 28 و 25 و 26 و 28 و 38 و 39 و 40) . ويوجه النظر أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثالثة إلى التاسعة التي عقدتها في ٥ و ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر (9 - A/C.2/SR.3) .

٣ - وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة عند نظرها في هذا البند :

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الألمانية لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها وثيقة بشأن القضاء على التخلف وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد اعتمدها اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو في الدورة التي عقدتها في برلين في يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧

A/42/354-E/1987/110

رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية لدى الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدها في عام ١٩٨٧ ، يحيل بها وثيقة بعنوان "المساعدة المقدمة من الجمهورية الديمقراطية الألمانية للبلدان النامية ولحركات التحرير الوطني في عام ١٩٨٦"

A/42/359-E/1987/112

رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي اسبانيا واورغوايا وايسلندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبلجيكا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لدى الأمم المتحدة ، يحيلون بها وثيقة بعنوان "المساهمات في الأنشطة الإنمائية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة"

A/42/381-E/1987/117

رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٧ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة يحيل بها إعلان وخطة عمل بيونغ يانغ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وهي وثيقة اعتمدها المؤتمر الوزاري الاستثنائي لبلدان حركة عدم الانحياز المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في بيونغ يانغ في الفترة من ٩ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧

A/42/411

تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الخاصة إلى دول
خط المواجهة وغيرها من الدول الواقعة على حدودها

Add.1-4 و A/42/422

تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة إلى أكوادور
وأوغندا وبنن وتشاد وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى
وجيبوتي والسلفادور وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا
الاستوائية وغينيا - بيساو وفانواتو ومدغشقر ونيكاراغوا
وهايتي واليمن الديمقراطية

A/42/442

تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة لتعمير لبنان
وتنميته

Corr.1 و A/42/553

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى
الأمم المتحدة ، يحيل بها ورقة بعنوان "المساعدة
الاقتصادية المقدمة من تشيكوسلوفاكيا إلى البلدان
النامية وحركات التحرير الوطني في سنة ١٩٨٦"

A/42/603

رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة ،
يحيل بها نصوص إعلان فانكوفر بشأن التجارة العالمية
وبيان أوكاناغان بشأن الجنوب الأفريقي وبرنامج عمل
أوكاناغان وبلاغ الاجتماع وهي الوثائق التي اعتمدها
اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي عقد في فانكوفر
بكندا في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧

A/42/677

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ وموجهة
إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لمليدي لدى الأمم
المتحدة ، تحيل بها نصا بعنوان "معلومات أساسية عن
الضرر الذي لحقته الموجات المدية الغمرية بأرخبيل
مليدي في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧"

A/C.2/42/3

رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وموجهة إلى الأمين العام من النائب الاول لوزير الخارجية والممثل الدائم لبلغاريا لدى الامم المتحدة ، يحيل بها وثيقة بعنوان "المساعدة المقدمة من جمهورية بلغاريا الشعبية إلى البلدان النامية في عام ١٩٨٦"

A/C.2/42/5

٤ - وفي الجلسة ١٥ التي عقدت في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر استمعت اللجنة إلى بيانات افتتاحية القاها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الامانة العامة ووكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة وشؤون التعاون الاقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية وممثل برنامج الامم المتحدة الإنمائي منسق المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نموا .

٥ - وفي الجلسة ١٦ المعقودة في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ألقى رئيس اللجنة بيانا ختاميا .

ثانيا - النظر في الاقتراحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/42/L.12

٦ - في الجلسة ٢٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر قدم ممثل لبنان ، بالنيابة عن الاردن واسبانيا وقبرص ولبنان والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، مشروع قرار (A/C.2/42/L.12) بعنوان "المساعدة في تعمير لبنان وتنميته" . وفيما بعد انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من ايطاليا والبحرين والبرازيل وتونس والجمهورية العربية السورية وفرنسا والكويت ومدغشقر والمغرب وموريتانيا .

٧ - وفي الجلسة ٢٦ المعقودة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر قام نائب رئيس اللجنة السيد هنريكوس غاجنتان (هولندا) بإخطار اللجنة بأنه تم الاتفاق في مشاورات غير رسمية على تنقيح الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار باستبدال عبارة (لتسمية) بعبارة (لتعيين) واستبدال كلمة "هناك" بعبارة "في لبنان" .

٨ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار A/C.2/42/L.12 بصيغته المعدلة شفويا (أنظر الفقرة ٢١ ، مشروع القرار الاول) .

باء - مشروع القرار A/C.2/42/L.15

٩ - في الجلسة ٢٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر قدم ممثل جمهورية افريقيا الوسطى ، بالنيابة عن تشاد وتوغو وتونس وجزر القمر وجمهورية افريقيا الوسطى وزائير والسنگال والصين وغابون وغينيا وغينيا - بيساو وفرنسا وكوت ديفوار والكونغو ومالي ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وموريتانيا والولايات المتحدة الامريكية ، مشروع قرار (A/C.2/42/L.15) بعنوان "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشاد" . وفيما بعد انضمت الكامبيرون واليابان إلى مشروع القرار .

١٠ - وفي الجلسة ٢٦ المعقودة في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر قام نائب رئيس اللجنة السيد هنريكوس غاجنتان (هولندا) بإخطار اللجنة بأنه تم الاتفاق في مشاورات غير رسمية على تنقيح مشروع القرار على الوجه التالي :

(١) في فقرة المنطوق ٥ (ب) ، استعيف عن عبارة "أن يقيم" ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الإنسانية المعنية ، الاحتياجات الإنسانية" بعبارة "أن يواصل ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الإنسانية المعنية ، تقييم الاحتياجات الإنسانية" ؛

(ب) في فقرة المنطوق ٦ ، استعيف عن عبارة "الامين العام" بعبارة "مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي" .

١١ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار A/C.2/42/L.15 بصيغته المعدلة شفويا (انظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار الثاني) .

١٢ - وبعد اعتماد مشروع القرار ألقى ممثل تشاد ببيان .

جيم - مشروعا القرارين A/C.2/42/L.16 و Rev.1

١٣ - في الجلسة ٢٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر قدم ممثل زامبيا مشروع قرار (A/C.2/42/L.16) بعنوان "تقديم المساعدة إلى دول خط المواجهة" ونصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير الى قرارها ١٩٩/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

"وقد نظرت في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن تقديم المساعدة
الخاصة الى دول خط المواجهة والدول المجاورة (١) ،

"وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة المستمرة التدهور في الجنوب
الافريقي ، التي أدت الى تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول خط
المواجهة والدول الأخرى المجاورة ، والناشئة عن سياسة الفصل العنصري التي
يتبعها نظام الحكم في بريتوريا ،

"وإدراكا منها لمسؤولية المجتمع الدولي عن التصدي لمشاكل المنطقة ،

"وإذ تشيد بالجهود المتضافرة والدؤوبة التي تبذلها بلدان المنطقة
لمعالجة الأوضاع السائدة غير المؤاتية من خلال تعزيز تعاونها الاقتصادي
وتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا ، ولا سيما في مجالي النقل والاتصالات
والقطاعات المتصلة بهما ،

"وإذ تؤكد من جديد أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ودول خط
المواجهة ،

"وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ٥٦٨ (١٩٨٥) المؤرخ في
٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، و ٥٧١ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ،
و ٥٨١ (١٩٨٦) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، التي رجا فيها مجلس
الأمن ، في جملة أمور ، من المجتمع الدولي ، تقديم المساعدة الى دول خط
المواجهة ،

"١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام على جهوده المتعلقة بتقديم
المساعدة الى دول خط المواجهة ؛

(١) Add.1-4 و A/42/422

٣" - تحت بشدة المجتمع الدولي على مواصلة القيام ، بسرعة وفعالية ، بتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية اللازمة لتعزيز القدرات الفردية والجماعية لدول خط المواجهة والدول الاخرى المجاورة على تحمل آثار التدابير الاقتصادية التي تتخذها جنوب افريقيا أو التي يتخذها المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا ، وذلك وفقا لخططها واستراتيجياتها الوطنية والإقليمية ؛

٣" - ترجو من الامين العام مواصلة تعبئة أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة حتى يمكن لها أن تلبى طلبات المساعدة التي يمكن أن تطلبها قريبا من دول منفردة أو من المنظمات دون الإقليمية المناسبة ، وتحث كذلك جميع الدول على الاستجابة الى هذه الطلبات بطريقة إيجابية ؛

٤" - تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المناسبة تقديم الدعم لبرامج الطوارئ الوطنية والجماعية التي تعدها دول خط المواجهة والدول الاخرى المجاورة للتغلب على المشاكل الحرجة الناشئة عن الحالة في الجنوب الافريقي ؛

٥" - تحيط علما مع التقدير بالمساعدة المقدمة الى دول خط المواجهة من جانب البلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية ؛

٦" - ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

١٤ - وفي الجلسة ٣٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر كان أمام اللجنة نص منقح للقرار (A/C.2/42/L.16/Rev.1) الذي اشترك في تقديمه كل من اثيوبيا وايسران (جمهورية - الاسلامية) وايسلندا وايطاليا وبنن وبوركينا فاسو والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية افريقيا الوسطى والجمهورية الديمقراطية الالمانية والدانمرك وزامبيا والسويد والصين وغامبيا وغانا وفنلندا والكامبيرون وكندا والكونغو ومصر والنرويج والنمسا ونيجييريا ونيوزيلندا وهولندا . وفيما بعد انضمت المغرب إلى مقدمي مشروع القرار .

١٥ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/42/L.16/Rev.1 بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل لاشيء وامتناع وفد واحد عن التصويت (انظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار الثالث) .

١٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار استتمت اللجنة إلى بيانات القاهما ممثلو باكستان وبيرووندي وبولندا (بالنيابة عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوملوفاكيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية ومنغوليا وهنغاريا) ورواندا وزائير وغيانا وليبيريا والولايات المتحدة الامريكية .

دال - مشروع القرار A/C.2/42/L.17

١٧ - في الجلسة ٢٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر قدم ممثل نيوزيلندا ، بالنيابة عن الاردن واستراليا والامارات العربية المتحدة واندونيسيا وباكستان والبحرين وبروني دار السلام وبنغلاديش وبوتان وتايلند وجزر القمر والجمهورية العربية الليبية وساموا وسري لانكا وسنغافورة والصين وعمان وفرنسا والخليين وقطر وكندا وكوبا والكويت ومالي وماليزيا ومصر والمغرب وملديف والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومنغوليا ونيبال ونيوزيلندا والهند والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، مشروع قرار (A/C.2/42/L.17) بعنوان "المساعدة الخاصة المقدمة لمليد لاغراض الإنعاشة في حالات الكوارث وتقوية دفاعاتها الساحلية" . وفيما بعد انضمت اثيوبيا ومدغشقر إلى مقدمي مشروع القرار .

١٨ - وفي الجلسة ٢٦ المعقودة في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر اعتمت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار A/C.2/42/L.17 (انظر الفقرة ٢١ ، مشروع القرار الرابع) .

١٩ - وبعد اعتماد مشروع القرار ألقى ممثل ملديف ببيان .

هاء - مشروع القرار A/C.2/42/L.18

٢٠ - في الجلسة ٢٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر قدم ممثل هندوراس ، بالنيابة عن الأرجنتين واسبانيا واكوادور وأورغواي وباراغواي وبنما وبوليفيا وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وغيانيا الاستوائية وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس مشروع قرار (A/C.2/42/L.18) بعنوان "تقديم المساعدة إلى السلفادور" . وفيما بعد انضمت ايطاليا والولايات المتحدة الامريكية واليابان إلى مقدمي مشروع القرار .

٢١ - وفي الجلسة ٢٦ المعقودة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار A/C.2/42/L.18 (انظر الفقرة ٢١ ، مشروع القرار الخامس) .

٢٢ - وبعد اعتماد مشروع القرار ألقى ممثل السلفادور ببيان .

٢٣ - وفي الجلسة نفسها ألقى ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية بياناً حول اعتماد مشاريع القرارات A/C.2/42/L.12 و 15 و 17 و 18 .

واو - مشروعاً القرارين A/C.2/42/L.25 و Rev.1

٢٤ - في الجلسة ٢٦ المعقودة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر قدم ممثل هندوراس ، بالنيابة عن السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ، مشروع قرار (A/C.2/42/L.25) بعنوان "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لأمريكا الوسطى" ونصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قرارها ١/٤٣ المؤرخ في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، بشأن الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ، ومبادرات السلم ،

"وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى الإسهام الفعال في تحقيق السلم والتعاون والإعمال التام لحقوق الإنسان ، وإلى تطور الأساليب الديمقراطية والتعددية الحقيقية وإلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كشرط لا غنى عنها لتأمين رفاه شعوب منطقة أمريكا الوسطى ،

"وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام ، عن الحالة في أمريكا الوسطى (٢) ، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة وضع خطة عاجلة للتعمير والتنمية الاقتصادية للمنطقة على نطاق واسع ، تيسر بدورها حل الأزمات السياسية والامننية التي تواجهها ،

"وإذ تضع في اعتبارها اتفاق غواتيمالا ، الذي وُقِع مؤخرا في ٧ آب / أغسطس ١٩٨٧^(٣) والذي يؤكد ضرورة إبرام اتفاقات تتيح التعجيل بالتنمية وإقامة مجتمعات يسودها قدر أكبر من المساواة ولا تعرف البؤس ،

"واقترعا منها بأن السلم والتنمية صنوان لا يفترقان ،

"وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحاجة إلى تحسين ظروف معيشة أبناء أمريكا الوسطى ،

"وإذ تؤكد أهمية تعبئة الموارد للتنمية واستخدام الإمكانيات البشرية استخداما كاملا ، على ما هو معترف به في الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الإنمائي الثالث للأمم المتحدة ،

"وإذ تشني على تضافر جهود بلدان منطقة أمريكا الوسطى للتصدي بنجاح للظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المؤاتية ، عن طريق التعاون الاقتصادي فيما بينها ، ولا سيما في مجالات الزراعة والحراجة والنقل والصحة والطاقة وغيرها من المجالات ،

"١ - ترجو من الامين العام أن يضع ، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المختصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، وبالتشاور الوثيق مع حكومات المنطقة ، خطة خاصة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا الوسطى في أقرب وقت ممكن ؛

"٢ - تحث المجتمع الدولي على زيادة المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية المقدمة إلى بلدان أمريكا الوسطى كوسيلة لدعم جهودها السلمية ؛

"٣ - تؤيد الاستخدام العملي للآليات الضرورية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي وافقت عليها حكومات أمريكا الوسطى في وثيقة

الاهداف التي اعتمدت أثناء المفاوضات التي أجريت تحت رعاية مجموعة كوندادورا في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (٤) ؛

٤- ترجو من الأمين العام إيفاد بعثة فنية إلى بلدان أمريكا الوسطى تقوم ، بالتشاور مع كل حكومة من حكومات المنطقة ومع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئات التكامل مثل أمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، بتحديد الاحتياجات ذات الأولوية لكل بلد من البلدان في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ؛

٥- ترجو من الأمين العام ، إزاء الاحتياجات الملحة التي تواجهها بلدان أمريكا الوسطى ، أن يقدم برنامج المساعدة الخاصة للمنطقة في موعد لا يتجاوز نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٨٨ ؛

٦- تطلب إلى مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والبنك الدولي ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، أن تستمر في برامجها للمساعدة وأن توسع نطاقها وأن تتعاون مع الأمين العام في أداء ولايته لتعزيز تنفيذ خطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى ؛

٧- ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار" .

(٤) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثامنة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الوثيقة S/16041 ، المرفق .

٢٥ - وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عرض على اللجنة نص منقح لمشروع القرار (A/C.2/42/L.25/Rev.1) الذي اشترك في تقديمه كل من الأرجنتين واسبانيا والمانيا (جمهورية - الاتحادية) واورغواي وايرلندا وايطاليا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبنما وبيرو والجزائر والدانمرك والسلفادور وغواتيمالا وفرنسا وفنزويلا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا ولكسمبرغ والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيكاراغوا وهندوراس وهولندا واليونان . وفيما بعد انضمت النمسا إلى مقدمي مشروع القرار .

٢٦ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار A/C.2/42/L.25/Rev.1 (انظر الفقرة ٢١ ، مشروع القرار السادس) .

٢٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار ألقى ممثل هندوراس ببيان .

زاي - مشروع القرار A/C.2/42/L.45

٢٨ - في الجلسة ٢٠ المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر قدم نائب رئيس اللجنة السيد هنريكو غاجنتان (هولندا) مشروع قرار (A/C.2/42/L.45) بعنوان "تقديم المساعدة إلى اكوادور وبنن وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وغامبيا وفانواتسو ومدغشقر ونيكاراغوا واليمن الديمقراطية" وهو مشروع قدم على أساس مشاورات غير رسمية .

٢٩ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار A/C.2/42/L.45 (انظر الفقرة ٢١ ، مشروع القرار السابع) .

٣٠ - وبعد اعتماد مشروع القرار ألقى ممثل فانواتو ببيان .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٣١ - تومي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

المساعدة في تعمير لبنان وتنميته

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٤٦/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٣٥/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٨٥/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٠٥/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٦٣/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٢٣٠/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ١٩٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٢٣٩/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ١٩٦/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠ ، و ٥٦/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، و ٤٦/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، ومقرريه ١١٣/١٩٨٢ المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ ، و ١٧٤/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ ،

وإذ تلاحظ بقلق شديد التدهور الخطير في الحالة الاقتصادية في لبنان ،

وإذ ترحب بالجهود الحازمة التي تبذلها حكومة لبنان في تنفيذ برنامجها للتعمير والإنعاش ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسة لاتخاذ مزيد من التدابير الدولية لتقديم المساعدة إلى حكومة لبنان في جهودها المتواصلة من أجل التعمير والتنمية ،

وإذ ترى أن شغل الوظيفة الشاغرة لمنسق مساعدة الأمم المتحدة في تعمير لبنان وتنميته سوف يساعد على سير العمليات المعتادة لتقديم المساعدة الدولية إلى لبنان ،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٥) ، وبالبيان الذي أدلى به
وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة
العامة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧^(٦) ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لتقريره وللخطوات التي
اتخذها لتعبئة المساعدة للبنان ؛

٢ - تشني على وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية
العامة وخدمات الأمانة العامة لقيامه بتنسيق المساعدة المقدمة إلى لبنان
على نطاق المنظومة ؛

٣ - ترجو من الأمين العام ، وفقا لأحكام هذا القرار أن يواصل
بذل جهوده ، وأن يضاعفها ، لتعبئة كل المساعدة الممكنة داخل منظومة الأمم
المتحدة لتقديم العون إلى حكومة لبنان في جهود التعمير والتنمية التي
تبذلها ؛

٤ - تدعو الأمين العام ، في ضوء الظروف الاقتصادية الحرجة
السائدة في لبنان ، إلى أن ينظر في الضرورة الملحة لتعيين منسق مساعدة
الأمم المتحدة في تعمير لبنان وتنميته تمهيدا لإطلاقه بمهامه في لبنان ؛

٥ - ترجو من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها
تكثيف وتوسيع برامجها للمساعدة بما يستجيب واحتياجات لبنان ، وأن تتخذ
الخطوات الضرورية التي تكفل تزويد مكاتبها في بيروت بعدد كاف من الموظفين
على مستوى عال ؛

٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في
دورتها الثالثة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

(٥) A/42/553 و Corr.1

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ،
اللجنة الثانية ، الجلسة ١٥ .

مشروع القرار الثاني

تقديم المساعدة الخاصة الى تشاد

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ١٩٨/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ،
وقراراتها السابقة بشأن المساعدة في تعمير تشاد وإنعاشها وتنميتها وتقديم
المساعدة الانسانية الطارئة الى تشاد والمساعدة الاقتصادية الخاصة لذلك
البلد ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية
الخاصة الى تشاد (٧) الذي تناول ، في جملة أمور ، الحالة الاقتصادية
والمالية لتشاد ، وحالة المساعدة المقدمة من أجل إنعاش هذا البلد
وتعميره ، والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ برنامج المساعدة لصالح ذلك
البلد ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الحرب والجفاف يعرضان للخطر جميع جهود
التعمير والتنمية التي تضطلع بها حكومة تشاد ،

وإذ يساورها القلق إزاء غزو الجراد الاخير الذي أدى الى تفاقم
الحالة الغذائية والصحية المتدهورة بالفعل في تشاد ، ولا سيما حالة سكانها
المشردين من جرّاء الجفاف والحرب ،

وإذ تحيط علما بالنداءات المتعددة التي وجهتها حكومة تشاد
والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن خطورة الحالة الغذائية والصحية في
تشاد ،

وإذ تحيط علما كذلك بالنداء الذي وجهته حكومة تشاد من أجل عقد
اجتماع مائدة مستديرة بشأن الاحتياجات المتعلقة بإنعاش وتعمير المنطقة
الشالية التي عانت من آثار الحرب أكثر من غيرها ،

وإذ تعترف بضرورة تقديم مساعدة إنسانية طارئة إلى تشاد ،

وإذ تعترف أيضا بضرورة تقديم المساعدة لتعمير تشاد وتدميتها ،

وإذ ترحب باجتماع المائدة المستديرة المعني بتقديم المساعدة إلى تشاد الذي دعا إلى عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وفقا للترتيبات المتفق عليها في المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة إلى تشاد ، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ،

١ - تعرب عن امتنانها للدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي لبث ولا تزال تلبي بسخاء نداءات حكومة تشاد والأمين العام بتقديم المساعدة إلى تشاد ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام على ما يبذله من جهود لتوعية المجتمع الدولي بالمعوقات التي تعانيها تشاد ولتعبئة المساعدة لصالح هذا البلد ؛

٣ - تجدد الطلب الموجه إلى الدول والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ، حتى تواصل ما يلي :

(أ) تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لشعب تشاد الذي يعاني بسبب الحرب وآثار الجفاف والجراد والضواري ؛

(ب) الإسهام في تعمير تشاد ؛

٤ - تحيط علما مع الارتياح بأنه قد عقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن تقديم المساعدة إلى تشاد في جنيف يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وتدعو الدول والوكالات إلى الاشتراك في الاجتماعات القطاعية التي وضع في المؤتمر برنامج لانعقادها ، وإلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها فيه ؛

٥ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل بذل جهوده الرامية الى تنفيذ خطة التنمية المؤقتة المقدمة في جنيف ؛

(ب) أن يواصل ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الانسانية المعنية ، تقييم الاحتياجات الانسانية ، ولا سيما في المجالين الغذائي والصحي ، للسكان الذين شردتهم الحرب والجفاف ؛

(ج) أن يعبر المساعدة الانسانية الخاصة لمالحي الاشخاص الذين يعانون بسبب الحرب والجفاف وغزو الجراد والضواحي ، ولإعادة توطين الاشخاص المشردين ؛

٦ - ترجو أيضا من مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي أن ينظم ، بالتعاون مع المؤسسات والبرامج المختصة بالامم المتحدة ومع حكومة تشاد ، اجتماع مائدة مستديرة بهدف وضع برنامج لتقديم مساعدة عاجلة من أجل إنعاش وتعمير المنطقة الشمالية وكذلك من أجل إعادة توطين الاشخاص المشردين بسبب الحرب ؛

٧ - تطلب الى الامين العام أن يبقي الحالة في تشاد قيد الاستعراض ، وأن يقدم اليها تقريراً عن هذا الموضوع في دورتها الثالثة والاربعين .

مشروع القرار الثالث

تقديم المساعدة الخاصة الى دول خط المواجهة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ١٩٩/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وقد نظرت في المبادرات التي اتخذها الامين العام بشأن تقديم المساعدة الخاصة الى دول خط المواجهة والدول المجاورة (٨) ، وهي إنشاء

(٨) انظر A/42/422 و Add.1-4 .

مركز للتنسيق في مقر الأمم المتحدة ، وتشكيل فريق استشاري غير رسمي مشترك بين الوكالات ، وبدء عملية للتخطيط لحالات الطوارئ ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة المستمرة التدهور في الجنوب الأفريقي ، التي أدت إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة ، والناشئة عن سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام الحكم في بريتوريا ،

وإدراكا منها لمسؤولية المجتمع الدولي عن التمديد لمشاكل المنطقة ،

وإذ تشيد بالجهود المتضافرة والدؤوبة التي تبذلها بلدان المنطقة لمعالجة الأوضاع السائدة غير المؤاتية من خلال تعزيز تعاونها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على جنوب أفريقيا ، ولا سيما في مجالي النقل والاتصالات والقطاعات المتصلة بها ،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ودول خط المواجهة ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ٥٦٨ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، و ٥٧١ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، و ٥٨١ (١٩٨٦) المؤرخ في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، التي رجا فيها مجلس الأمن ، في جملة أمور ، من المجتمع الدولي ، تقديم المساعدة إلى دول خط المواجهة ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام على جهوده المتعلقة بتقديم المساعدة إلى دول خط المواجهة ؛

٢ - تحت بشدة المجتمع الدولي على مواصلة القيام ، بسرعة وفعالية ، بتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية اللازمة لتعزيز القدرات الفردية والجماعية لدول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة على تحمل آثار التدابير الاقتصادية التي تتخذها جنوب أفريقيا أو التي يتخذها المجتمع الدولي ضد جنوب أفريقيا ، وذلك وفقا لخططها واستراتيجياتها الوطنية والإقليمية ؛

٣ - ترجو من الامين العام مواصلة تعبئة أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة حتى يمكن لها أن تلبى طلبات المساعدة التي يمكن أن تملها قريبا من دول منفردة أو من المنظمات دون الإقليمية ذات الصلة ، وتحث كذلك جميع الدول على الاستجابة لهذه الطلبات بطريقة ايجابية ؛

٤ - تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة تقديم الدعم لبرامج الطوارئ الوطنية والجماعية التي تعدها دول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة للتغلب على المشاكل الحرجة الناشئة عن الحالة في جنوب افريقيا ؛

٥ - تحيط علما مع التقدير بالمساعدة المقدمة الى دول خط المواجهة من جانب البلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية ؛

٦ - ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الرابع

المساعدة الخاصة المقدمة لمليداف لاغراض الإغاثة في حالات الكوارث وتقوية دفاعاتها الساحلية

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق للدمار الذي سببته لأرخبيل مليداف موجات مدية غير متوقعة في شهور نيسان/ابريل وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر من هذه السنة ،

وإذ تدرك بعمق الاخطار التي تهدد بها حركة المد هذه جزر مليداف المنخفضة السطح وسكان تلك الجزر ،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة بدء اتخاذ تدابير حمائية عاجلة لتقليل المخاطر التي تسببها تلك الحوادث المفجعة ،

وإذ تلاحظ أن ملديف من أقل البلدان نمواً ، وأن مواردها الطبيعية محدودة للغاية ، كما يقوم هيكلها الاقتصادي على قاعدة ضيقة ،

وإعترافاً بالجهود التي تبذلها ملديف حكومة وشعباً لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد والتعجيل بها ،

وإذ تحيط علماً بعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ التي تضطلع بها حكومة ملديف لمساعدة المتضررين في أحداث نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وبتميمها على تقوية دفاعاتها في مواجهة مثل هذه الكوارث في المستقبل ،

واقتراناً منها بضرورة الحلول الطويلة المدى ،

١ - تعرب عن امتنانها للدول والمنظمات التي قدمت الدعم والمساعدة إلى حكومة ملديف فيما اضطلعت به من أعمال الإغاثة وأعمال إعادة التأهيل اللاحقة ؛

٢ - توجه نظر المجتمع الدولي إلى ضرورة تقديم المزيد من الموارد للوفاء بخطة العمل الوقائي المتوخاة وإلى أن المساعدة التي تتم تقديمها أو التعهد بها لا تفي بالاحتياجات ؛

٣ - ترجو من الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المساهمة في وضع وتنفيذ برنامج عمل مخطط ؛

٤ - تتأشد بقوة المجتمع الدولي أن يتبرع بسخاء تحقيقاً للهدف ذاته ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يعمل ، وفقاً لإحكام قرار الجمعية العامة ١٩٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، على تعبئة الدعم والمساعدة الدوليين تعزيزاً للجهود التي تبذلها حكومة ملديف لتنفيذ خطة العمل ؛

٦ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الخامس

تقديم المساعدة إلى السلفادور

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها قراراتها ٢/٤١ المؤرخ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى السلفادور ، و ١٩٤/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ الذي ناشدت فيه جميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تساهم في تعمير السلفادور وتنميتها ،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ الذي حث فيه الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على مواصلة الاسهام بسخاء في تعمير السلفادور ،

وقد نظرت في التقرير الموجز للأمين العام عن أنشطة المساعدة الانسانية الدولية المقدمة للسلفادور^(٩) ،

وإذ يساورها القلق لعدم ازالة الاثار الخطيرة المترتبة على الزلزال الذي وقع في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، بالرغم من الجهود التي بذلتها السلفادور حكومة وشعبا ، فضلا عن المساعدات الدولية التي تلقتها ،

وإذ يساورها القلق أيضا لأن الجهود التي تبذلها حكومة السلفادور قد قيدتها وعاقبتها المشاكل الاقتصادية والمالية الخطيرة القائمة ، التي تعاقمت نتيجة للانخفاض الكبير في الصادرات من المنتجات الزراعية ، إضافة إلى الظروف غير المواتية السائدة في الاسواق الدولية ،

واقترانها منها بالاهمية الفائقة للمساعدة والتعاون الدوليين في عمليات التعمير الوطني التي تعقب الاضرار الناجمة عن كوارث طبيعية ،

(٩) A/42/442 ، الفرع خامسا بء .

وإذ تؤكد من جديد ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ تدابير مناسبة لتقديم المساعدة والتعاون بشكل فعال بغية التشجيع على إعادة تأهيل وانتعاش وتنمية الدول الاعضاء التي تعاني من كوارث طبيعية ،

١ - تعرب عن امتنانها للأمين العام لما بذله من جهود وما اتخذته من تدابير فيما يتعلق بتقديم المساعدة الدولية إلى السلفادور ؛

٢ - تعرب عن امتنانها أيضا للأعمال التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام لانشطة الاغاثة الدولية في السلفادور ، والفريق العامل معه ، والانشطة المضطلع بها فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى السلفادور ؛

٣ - تعرب عن امتنانها للدول والمنظمات التي أسهمت في تمييز السلفادور ؛

٤ - تلاحظ مع القلق أن المساهمات التي قدمها المانحون الشكائيون والمتعددة الاطراف لم تكف لتلبية الاحتياجات العاجلة التي تواجهها حكومة السلفادور ، مما يستلزم تقديم مساعدات اضافية ؛

٥ - تحث الحكومات والمؤسسات في منظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على مواصلة الاسهام بسخاء في تمييز السلفادور ، ولاسيما عن طريق تقديم المنح والقروض المنخفضة الفوائد والطويلة الاجل ، بالنظر إلى احتياجات البلد وموارده المحدودة ؛

٦ - ترجو من جميع الحكومات والهيئات والمنظمات تقديم التبرعات على سبيل الاستعجال ، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق الممثل الخاص للأمين العام ، بغية العمل بصورة كافية على تخفيف الاثار التي خلفها الزلزال فسي السلفادور ؛

٧ - ترجو أيضا من الأمين العام أن يتخذ أية تدابير يراها ضرورية لتعزيز تنفيذ هذا القرار وذلك للتعجيل بعملية تمييز السلفادور ، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

مشروع القرار السادس

تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لأمريكا الوسطى

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١/٤٢ المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ،
والمعنون "الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والامن
الدوليين ومبادرات السلم" ، ولا سيما الفقرة ٦ التي حثت فيها المجتمع
الدولي على زيادة المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية المقدمة إلى بلدان
أمريكا الوسطى ورجت من الامين العام أن يعمل على وضع خطة خاصة للتعاون
لامريكا الوسطى ،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى الإسهام الفعال في تحقيق
السلم والتعاون واحترام حقوق الإنسان ، وإلى الأخذ بالأساليب الديمقراطية
والتعددية الحقيقية ، وإلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي شروط لا غنى
عنها لتأمين رفاه شعوب منطقة أمريكا الوسطى ،

وإذ تحيط علما بتقرير الامين العام عن الحالة في أمريكا
الوسطى (١٠) ، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة تنفيذ خطة عاجلة للتمهير والتنمية
الاقتصادية للمنطقة على نطاق واسع تيسر بدورها حل الازمة السياسية والامننية
التي تواجه المنطقة ،

وإذ تشير إلى أحكام الاتفاق المتعلق بإجراءات إقامة سلم وطيد ودائم
في أمريكا الوسطى ، الذي تم توقيعه مؤخرا في مدينة غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس
١٩٨٧ (١١) ، التي تشدد على ضرورة إبرام اتفاقات من شأنها التمهيد بالتنمية
وإقامة مجتمعات أكثر تمتعا بالمساواة ومتحررة من الفقر ،

(١٠) A/42/127-S/18686 .

(١١) A/42/521-S/19085 ، المرفق .

واقتناعا منها بالحاجة الماسة إلى تحسين مستوى معيشة شعوب أمريكا الوسطى ،

وإذ تؤكد أهمية تخصيص موارد إضافية للتنمية واستخدام الموارد البشرية استخداما كاملا ، على النحو المسلّم به في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(١٢) ، وإذ تدرك الجهود التي تُبذل تحقيقا لهذا الهدف من جانب الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وغيره في مجال التعاون الاقتصادي مع بلدان المنطقة ،

وإذ تشني على الجهود المتضافرة التي تبذلها بلدان منطقة أمريكا الوسطى للتصدي للظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المؤاتية ، عن طريق التعاون والتكامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ،

واقتناعا منها بأن السلم والتنمية صنوان لا يفترقان ،

١ - تؤيد أعمال الآليات الضرورية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي اتفقت عليها حكومات أمريكا الوسطى في وثيقة الاهداف المؤرخة في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، التي قدمتها مجموعة كونتادورا^(١٣) ،

٢ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بإيفاد بعثة فنية إلى بلدان أمريكا الوسطى لكي تقوم هذه البعثة ، بالتشاور مع كل حكومة من حكومات المنطقة ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وهيئات التكامل مثل الامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ولجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى ، بتحديد الاولويات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة ،

(١٢) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .

(١٣) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثامنة والثلاثون ، ملحق تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الوثيقة S/16041 ، المرفق .

٣ - ترجو من الأمين العام أن يضع ، على أساس تلك الأولويات المحددة ، وبالتشاور الوثيق مع حكومات المنطقة والأجهزة والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، خطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى ، على أن تقدم ، مراعاة للاحتياجات العاجلة ، في موعد لا يتجاوز ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، كي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحالية ؛

٤ - تحث المجتمع الدولي على زيادة المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية المقدمة إلى بلدان أمريكا الوسطى كوسيلة لدعم جهودها الرامية إلى تحقيق السلم والتنمية ؛

٥ - تناشد أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التعاون فسي تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، ومواصلة برامج المساعدة التي تظلع بها وتوسع نطاقها ؛

٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار السابع

تقديم المساعدة إلى اكوادور وبنن وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وغامبيا وفانواتو ومدغشقر ونيكاراغوا واليمن الديمقراطية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٠/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تقديم المساعدة إلى بنن وجزر القمر وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وفانواتو ومدغشقر ونيكاراغوا وهايتي واليمن الديمقراطية ، وقراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية ،

وإذ تشير أيضا إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ بشأن المساعدة المقدمة لإعادة التعمير في فانواتو و ١٧/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ بشأن تقديم المساعدة إلى إكوادور ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام ذي الصلة (١٤) ،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بما قدمته الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والاقليمية والحكومية الدولية من دعم مالي واقتصادي وتقني لتلك البلدان ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن هذه البلدان ما زالت تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خاصة بسبب مجموعة من العوامل المتنوعة ،

وإذ تحيط علما بالجهود التي بذلتها حكومة إكوادور لتحسين عملية إعادة تعمير وإنعاش المناطق التي تضررت بالدمار الناجم عن الزلزال الذي حدث في آذار/مارس ١٩٨٧ ومن أجل التعجيل بهذه العملية ، وبوجه خاص جهودها المتعلقة بالتعاون والمساعدة اللذين اقتضاهما الضرر الذي أصاب الهياكل الأساسية الاقتصادية في البلد ،

وإذ تحيط علما بالجهود التي بذلتها حكومة اليمن الديمقراطية في برامجها للإنعاش والتعمير عقب الأضرار المدمرة التي ألحقتها بها الفيضانات في عام ١٩٨٢ ،

وإذ تلاحظ ما يواجه البلدان النامية الجزرية من مشاكل على جانب خاص من الصعوبة في مجابهة الظروف السلبية والظروف الاقتصادية الخاصة ، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والمتعلق بالتدابير المحددة لصالح البلدان النامية الجزرية ،

وإذ تلاحظ أن فانواتو ، وهي بلد نام جزري لا يزال يعاني من قيسود خطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه ، ولا سيما نتيجة للأضرار المدمرة والخسائر في الأرواح التي تسبب فيها إعصار أوما الذي تعرضت له يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

وإذ تلاحظ أن بنن لا تزال تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة تتميز بعدم توازن ملحوظ في ميزان المدفوعات والعبء الثقيل لديونها الخارجية ونقص الموارد اللازمة لتنفيذ برنامجها المخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وإذ تلاحظ أنه رغم الجهود الجادة التي تبذلها حكومة جمهورية افريقيا الوسطى منذ عام ١٩٨٢ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي ، والتي سُلِّم بنتائجها في اجتماع المائة المستديرة المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، لا تزال الحالة مزعزعة في هذا البلد ، وثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة من المجتمع الدولي ، بما في ذلك المنظمات الدولية ، لتمكينها من تحقيق أهدافها في البرامج الانمائية ،

وإذ تلاحظ أن الأحوال المناخية الضارة التي تحول دون قيام أي أنشطة زراعية ذات شأن ، والآثار الباقية لحالات الجفاف المتكررة ، ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين ، تؤثر تأثيرا مدمرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي ،

وإذ تلاحظ أن حكومة غامبيا لم تتمكن ، بسبب نقص المساعدة المالية الخارجية ، من تنفيذ المشاريع الستة التي أوصى بها الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين^(١٥) ،

وإذ تلاحظ أن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها مدغشقر تمنى بالفشل من جراء الآثار الضارة للأعاصير والفيضانات التي يتعرض لها هذا البلد بصفة دورية ، وخاصة الأعاصير والفيضانات التي تعرض لها في

(١٥) A/39/392 ، الفقرة ٢٣٦ .

كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ وكانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٨٤
وآذار/مارس ١٩٨٦ ، وأن تنفيذ برامج التعمير والانعاش يتطلب تعبئة موارد
كبيرة تتجاوز الامكانيات الحقيقية لهذا البلد ،

وإذ تلاحظ أيضا ان اقتصاد نيكاراغوا قد تضرر خلال السنوات الأخيرة من
أحداث وكوارث طبيعية مختلفة ، مثل الجفاف والأمطار الغزيرة والفيضانات التي
حدثت في أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ والفيضانات التي تعرضت لها سواحل البلد
المطلية على الأطلسي في آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وأنها جميعها تسببت في زيادة حالتها
الاقتصادية سوءا وأعاقت عودتها إلى وضعها الطبيعي ، وتستدعي تقديم مساعدة
دولية لتكميل جهودها الانمائية الوطنية ،

وإذ تلاحظ أن بنن وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وغامبيا
وفانواتو واليمن الديمقراطية من بين البلدان المصنفة في عداد أقل
البلدان نموا ،

وقد استمعت إلى بيانات الدول الاعضاء في الدورة الثانية والاربعين
للجمعية العامة بشأن الاوضاع السائدة حاليا في هذه البلدان ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتعبئة
الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية لتلك البلدان ؛

٢ - تعرب عن تقديرها أيضا للمساعدة التي قدمتها أو تعهدت
بتقديمها إلى تلك البلدان الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى
في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية والاقليمية والحكومية الدولية ؛

٣ - تعرب عن تقديرها كذلك للجهود التي تضطلع بها حكومات هذه
البلدان للتغلب على مصاعبها الاقتصادية والمالية ؛

٤ - تلاحظ بقلق ان ما أتيج لهذه البلدان من مساعدة يقل عن
احتياجاتها الملحة وأنه لا تزال هناك حاجة إلى مساعدات اضافية ؛

٥ - تؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الحكومات والمنظمات الدولية

بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في اطار برنامج العمل الجديد الكبير
للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً (١٦) ،

٦ - تناشد الدول الاعضاء ، والمؤسسات المالية الدولية والوكالات
المتخصصة والمنظمات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة أن تلبى بسخاء وعلى
وجه السرعة احتياجات تلك البلدان بصورتها المحددة في تقارير الأمين
العام (١٧) ،

٧ - تدعو المجتمع الدولي إلى التبرع للحسابات الخاصة التي
أنشأها الأمين العام في مقر الأمم المتحدة بغية تسهيل دفع التبرعات إلى
البلدان التي تواجه صعوبات خاصة ؛

٨ - تناشد بإلحاح جميع المنظمات الدولية ، ولاسيما الوكالات
المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية
والمنظمات الانسانية والوكالات الطوعية أن توامل تقديم مساعداتها إلى هذه
البلدان لسد احتياجاتها الخاصة بالتعمير والانعاش الاقتصادي والتنمية ، وأن
تزيد هذه المساعدات إلى أقصى حد ممكن ؛

٩ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة بالتعاون مع
البرامج والاجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة ، وفقاً لقرار الجمعية
العامة (١٩٢/٤١) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن البرامج الخاصة
للمساعدة الاقتصادية ، لتقديم المساعدة إلى هذه البلدان في جميع حالات
الكوارث ، الطبيعية وغيرها ، التي تنزل بها ، وأن يعبئ الموارد اللازمة
لتمكينها من سد احتياجاتها في الاجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ؛

(١٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ،
١٤ - ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) ، الجزء
الأول ، الفرع ألف .

(١٧) A/41/395 ، A/41/522 ، A/41/538 و A/41/592 .

١٠ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يبقي مسألة تقديم المساعدة إلى هذه البلدان وحالتها الاقتصادية قيد الاستعراض ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .
